



طلب إضافي على الكهرباء... ولا داعي للخوف من «قصان الضوء» في كامل أيام شهر الصيام

بعد أن امتدّت الانتقادات المتعلقة بأزمة انقطاع الماء الصالح للشرب، من مختلف الجهات والولايات الضمّانة، وصولاً إلى المجلس الوطني التأسيسي الذي كان أثار عدد من النواب وممثلي الكتل به، وكذلك محافظ البنك المركزي المقال، الإشكال، انطلقت الأبحاث والتحقيقات في كل الاتجاهات... وهذه الأبحاث هي بالأساس على مستويين اثنين:

جوبلية، لارتفاع في الطلب على الكهرباء، بتقدّم توقّيت ارتفاع درجات الحرارة، وبلوغها الأرقام القياسية (في 12 جوبلية...) قابله من ناحية أخرى الطلب الإضافي، من خلال الاستهلاك غير المسبوق للتبريد، وتشغيل مكيفات الهواء...

نذكر المصادر الرسمية بوزارة الصناعة، أن ظاهرة «الكليمايزورات» من غير المسالك المنظمة، ساهمت في التأثير على منظومة الطلب، جزاء الاستهلاك الفائض للكهرباء... ومثل هذه الوضعيات تخلق فقدان التوازن بين العرض (الانتاج) والطلب.

وحول تخوفات مواطنين ببعض الجهات، مثل منطقة منوبة التي سجلت في أيام فارطة بعض الانقطاعات في الكهرباء خلال نهاية الأسبوع (الأحد) تحديداً، من احتمال عودة هذه الانقطاعات أو الاضطرابات، أفادت المصادر ذاتها، أنه لا داعي لأي تخوفات من حدوث انقطاع التيار الكهربائي خلال شهر رمضان، وأن بعض الانقطاعات التي تحصل كتلك التي سجلتها جهة منوبة، تعتبر من الحوادث الظرفية المعنّدة، باعتبار سرعة تجاوز الإشكال.

■ منيرة

في النهاية بالمصلحة الوطنية... ولمجابهة مشكل تأثيرات ارتفاع الطلب على الكهرباء، على تزويد محطات الضخ للماء الصالح للشرب، وقعت اتصالات بكبار المستهلكين من الصناعيين، كمصانع انتاج مادة الاسمنت، للتقليص من الانتاج، وذلك في فترة الذروة الاستهلاكية

أمر غير معتاد، وغير متعوّد عليه من جانب خبراء الرصد الجوي، ولكن، كان من المفروض على صعيد المصالح المعنية «بالستاغ»، القيام بالمتابعة اليومية والدقيقة منذ 6 و7 جوبلية، تقاديا لأي تعقيدات أو مفاجآت... وأوضحت المصادر الرسمية بوزارة الصناعة، أنها

الأول اداري والثاني عدلي، ولن تكون الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعزل عن مجريات الأبحاث، باعتبار ارتباط انقطاع الماء بالكهرباء...

ومع حلول شهر رمضان جاءت تلميحات بعودة التزويد بهذه المرافق الحياتية الضرورية، من مختلف الأطراف والسلط المعنية، ومنها وزارة الصناعة...

وفي خصوص الانقطاعات الحاصلة في التيار الكهربائي، أكدت مصادر رسمية من وزارة الصناعة لـ «الصريح» انه لئن كانت «الستاغ» مؤسسة وطنية ذات تجربة وكفاءات وخبرات، إلا أن التحقيق الإداري سيثبت درجة مسؤولية المتسببين في حدوث تهاون أو اخلال أو تجاوز، نجم عنه ما نجم من اشكاليات على مستوى عديد الجهات...

تهاون وتقصير... ووزارة الصناعة لاتتهم أحدا؟

أن يحصل التقدم في توقّيت ارتفاع درجات الحرارة ويتزامن مع 12 جوبلية بالنسبة لهذه السنة، ما ترتب عنه الارتفاع في الطلب على الكهرباء، فهو

نتائج البحث الإداري ستثبت مسؤولية أطراف من «الستاغ» في انقطاع الكهرباء بالجهات من عدمها

للطاقة (الكهرباء)، الكليمايزورات المضروبة زادت الطين بلة

عدم الاستعداد والتحضير منذ الأسبوع الأول من

لا تشكّك في شيء ولا في أحد، إلى حين صدور نتائج البحث الإداري، مضيغة أن الانخراط والفوضى سادا بمختلف الإدارات وبكامل البلاد بعد الثورة، وأصبح التسبب سيد الموقف لدى الجميع، من موظفين وعماله واداريين ومواطنين، لكن هذه العقلية تضر

الصريح 20 جوبلية 2012

صفحة 10